اقتصاد

على ذمة «مكتب الإحصاء».. من دون الأرض والأرباح:

وسطي كلفة بناء المسكن الجيد ١٠٠ متر بين ٣,٥ و٤ ملايين ليرة في «الخاص» وبين ٢,٢ و٣ ملايين لدى «العام»

المحرر الاقتصادي

جاءت حلب في المرتبة الأعلى بوسطي تكلفة المتر الطابقي للبناء السكني الجيد الذي ينفذه القطاع الخاص، حيث بلغت ٤٠٨٩٦ ليرة سورية، وذلك بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء الأخيرة، ضمن المجموعة الإحصائية ٢٠١٧، علماً بأن البيانات توقفت عند العام ٢٠١٥، وهي ما نعتمد عليه، وبإجراء حسبة بسيطة نجد أن تكلفة المسكن الذي مساحته ١٠٠ متر مربع تبلغ ٤,٠٨٧ ملايين ليرة سورية، تتضمن الهيكل والإكساء الجيد والدراسات والرسوم، ما يترك تساؤلات حول دقة حسابات مكتب الإحصاء، ولقيمة الأرض والأرباح التي لا نبالغ إذا وصفناها بالفاحشة، مع الأخذ في الحسبان تباين الإنفاق على الديكورات.

علما بأن الأسعار الحقيقية في الأسواق اليوم لا تقل عن ٥ أضعاف التكلفة المذكورة في الأحياء الشعبية، لتزيد على ١٠ و٢٠ ضعفاً، وأحياناً تفوق ٣٠ ضعفاً في بعض الأحياء السكنية وسط البلد وفي أحياء أخرى معروفة، وهو حال ينسحب على أغلب المحافظات السورية، وخاصة العاصمة دمشق التي جاءت في المراتب الأخيرة (التاسعة) من حيث وسطي كلفة بناء المسكن، أي الأقل تقريباً بين المحافظات، لدى العام والخاص، على حين الأسعار الحقيقية تشهد أرقاماً مضاعفة عشرات المرات، وهو ما يثير الاستغراب.

الترتيب بالتفصيل

بالعودة إلى الترتيب بحسب التكلفة للمسكن الجيد الذي ينفذه القطاع الخاص، نجد أن ريف دمشق تأتي في المرتبة الثانية، بوسطي تكلفة ٤٠٥٦٣ ليرة سورية للمتر المربع، أي بنحو ٤,٠٥٦ ملايين ليرة للمسكن مساحة ١٠٠ متر مربع، تليها إدلب في المرتبة الثالثة بوسطي ٣٩٨١٢ ليرة للمتر ونحو ٣,٩٨ ملايين ليرة للمسكن ١٠٠ متر.

ويبلغ وسطي تكلفة المتر في حماة ٣٩٠٥٧ ليرة، أي بنحو ٣,٩ ملايين ليرة للمسكن ١٠٠ متر، وحلت بالمرتبة الرابعة، تليها محافظة حمص في المرتبة الخامسة بوسطي تكلفة للمتر بلغت ٣٨٩٥٥ ليرة، أي بنحو ٣,٨٩ ملايين ليرة للمسكن ١٠٠ متر، لتأتي اللاذقية في المرتبة السادسة بوسطي ٣٨٤٠٠ ليرة للمتر، ما يعادل ٣,٨٤ ملايين ليرة للمسكن ١٠٠ متر، ثم في المرتبة السابعة تأتي السويداء بوسطي ٣٧٨٩٧ ليرة للمتر، ما يعادل نحو ٣,٧٩ ملايين ليرة للمسكن ١٠٠ متر، تليها طرطوس في المرتبة الثامنة بوسطي ٣٧٤٤٩ ليرة للمتر، ونحو ٣,٧٤ ملايين ليرة للمسكن ١٠٠ متر، ثم تأتي دمشق في المرتبة التاسعة بوسطي ٣٧٠١٦ ليرة للمتر، ما يعادل ٣,٧ ملايين ليرة للمسكن ١٠٠ متر، تليها الحسكة في المرتبة العاشرة بوسطي ٣٦٩٥٨ ليرة للمتر، و٣,٦٩ ملايين ليرة للمسكن ١٠٠ متر.

وفي المراتب الثلاث الأخيرة تأتي دير الزور بوسطي ٣٦٥٢٣ ليرة للمتر ونحو ٣,٦٥ ملايين ليرة للمسكن ١٠٠ متر، ثم درعا بوسطي كلفة ٣٥٥١١ ليرة للمتر ما يعادل نحو ٣,٥٥ ملايين ليرة للمسكن ١٠٠ متر، وأخيراً القنيطرة بوسطي ٣٥٤٤٣ ليرة للمتر ونحو ٣,٥٤ ملايين ليرة للمسكن ١٠٠ متر.

علماً بأن وسطي تكلفة المتر الطابقي للمسكن الجيد الذي ينفذه القطاع الخاص تزيد بنحو ٢٠,٦ بالمئة وسطياً عن البناء العادي، وفي التفاصيل، تزيد بنسبة ١٩,٥ بالمئة في دمشق، و٢٠. ٨ بالمئة في حلب، ١٨,٥ بالمئة في ريف دمشق، و١٦ بالمئة في حمص، و١٤,٥ بالمئة في حماة، و٢٦,٥ بالمئة في اللاذقية، و٢٤,٩ بالمئة في إدلب، و٢٥,٤ بالمئة في الحسكة، و٢٤,٢ بالمئة في دير الزور، و٢٠ بالمئة في طرطوس، و١٧,٩ بالمئة في درعا، و٢٣ بالمئة في السويداء و١٦,٨ بالمئة في القنيطرة.

بين «العام» و«الخاص»

تزيد كلفة بناء المتر المربع الطابقي للمسكن الجيد الذي ينفذه القطاع الخاص بنحو ٥٣,٢ بالمئة، على المسكن الذي ينفذه القطاع العام، علماً بأن بيانات مكتب الإحصاء لم تميز في نوعية المساكن التي ينفذها العام بين جيد وعادي، على حين تزيد كلفة بناء المتر الطابقي العادي الذي ينفذه الخاص بنسبة ٢٦,٥ بالمئة وسطياً عن وسطي كلفة المتر المربع في العام، وذلك بحسب البيانات للعام ٢٠١٥.

وجاءت حلب أيضاً في المرتبة الأولى بوسطي كلفة المتر الطابقي الذي ينفذه القطاع العام، حيث بلغ ٢٩٦٠٢ ليرة سورية، أي نحو ٣ ملايين ليرة للمسكن من مساحة ١٠٠ متر مربع، بزيادة ١٤,٣ بالمئة عن الخاص العادي و٣٨ بالمئة عن الخاص الجيد.

وجاءت ريف دمشق في المرتبة الثانية بوسطي ٢٨٥١٣ ليرة لوسطي كلفة المتر، ونحو ٢,٨٥ مليون ليرة للمسكن ١٠٠ متر، وذلك بزيادة ٢٠ بالمئة على الخاص العادي و٤٢,٣ بالمئة على الخاص الجيد، تليها محافظة السويداء في المرتبة الثالثة، بوسطي ٢٧٦٦٤ ليرة للمتر، ونحو ٢,٧٧ مليون ليرة للمسكن ١٠٠ متر، بزيادة ١١,٤ بالمئة عن الخاص العادي و٣٧ بالمئة عن الخاص الجيد.

وفي المرتبة الرابعة حلّت طرطوس بوسطي ٢٥٥٥٧ ليرة للمتر، ونحو ٢,٥٥ مليون ليرة للمسكن ١٠٠ متر، وذلك بزيادة نحو ٢٢,٢ بالمئة عن الخاص العادي و٤٦,٥ بالمئة عن الخاص الجيد، على حين جاءت الحسكة في المرتبة الخامسة، بوسطي ٢٤٤٢٩ ليرة لوسطي بناء المتر الطابقي الذي ينفذه القطاع العام، أي بنحو ٢,٤٤ مليون ليرة للمسكن ١٠٠ متر، بزيادة ٢٠,٦ بالمئة على المسكن العادي الذي ينفذه الخاص و٥١,٣ بالمئة على المسكن الجيد الذي ينفذه الخاص.

وجاءت حماة في المرتبة السادسة بوسطي ٢٤٤٠٢ ليرة للمتر، ونحو ٢,٤٤ مليون ليرة للمسكن ١٠٠ متر، بزيادة نحو ٣٩,٧ بالمئة على العادي الخاص و٦٠ بالمئة على الجيد الخاص، تليها محافظة حمص في المرتبة السابعة بوسطي ٢٤١١٧ ليرة للمتر، ونحو ٢,٤ مليون ليرة للمسكن ١٠٠ متر، بزيادة ٣٩,٣ بالمئة على العادي الخاص و٦١,٥ بالمئة على الجيد الخاص، تلتها محافظة دير الزور في المرتبة الثامنة بوسطي ٢٤١١١ ليرة لتكلفة المتر، أي نحو ٢,٤ مليون ليرة للمسكن ١٠٠ متر، بزيادة نحو ٢٢ بالمئة على العادي الخاص و٥١,٥ بالمئة على الجيد الخاص.

دمشق حلّت في المرتبة التاسعة أيضاً بوسطي ٢٣٩٢١ ليرة لوسطي المتر الذي ينفذه العام، أي بنحو ٢,٣٩ مليون ليرة للمسكن ١٠٠ متر، بزيادة ٢٩,٥ بالمئة على العادي الخاص و٥٤,٧ بالمئة على الجيد الخاص، تلتها محافظة إدلب بوسطي ٢٣٥١٦ ليرة للمتر، أي بنحو ٢,٣٥ مليون ليرة للمسكن ١٠٠ متر، بزيادة ٢٢ بالمئة عن العادي الخاص و٥١,٥ بالمئة عن الجيد الخاص، لتأتي أخيراً محافظة اللاذقية بوسطي ٢٢٢٣٤ ليرة للمتر، أي بنحو ٢,٢٢ مليون ليرة للمسكن ١٠٠ متر، بزيادة ٣٦,٦ بالمئة على العادي الخاص و٧٢,٧ بالمئة على الجيد الخاص.

مستثمر محلي وشركة إسبانية لإنشاء محطات طاقة شمسية في سورية

قصي المحمد

كشف مدير المدن الصناعية أكرم الحسن لـ«الوطن» عن توجّه إدارة المدن الصناعية حالياً إلى الاستثمار في مجالات الطاقات المتجددة خلال المرحلة المقبلة، مؤكداً أنه سيتم توقيع العقد على المشروع الأول المتضمن إنشاء محطة توليد كهروضوئية باستطاعة إنتاجية تصل إلى ٣٠ ميغا واط من الطاقة الكهربائية.

وبيّن الحسن أن هذا العرض هو الأول من نوعه الذي سيتم تنفيذه في المدينة الصناعية في الشيخ نجار في حلب، مشيراً إلى أن تنفيذ المشروع يتم إنجازه من خلال طرفين الأول هو أحد المستثمرين المحليين بتشاركه مع إحدى الشركات الأوروبية «إسبانية» متخصصة في الطاقات المتجددة، والثاني هي المدينة الصناعية في الشيخ نجار في حلب.

لافتاً إلى أن الجدوى الاقتصادية من المشروع ضمان وثوقية واستمرارية وصول الطاقة الكهربائية للصناعيين في حدودها الدنيا في حال حدوث أي حالات انقطاع، إضافة إلى دعم الشبكة الكهربائية السورية بالاستطاعة التوليدية المذكورة، مشيراً إلى أن كامل المنظومة الكهرباء ضمن المدينة الصناعية في حلب هي مملوكة للمدينة بجميع تجهيزاتها من مراكز تحويل وأبراج وأمراس وخطوط نقل... إلخ.

وبيّن أن المساحة التي تم تخصيصها لإنشاء المحطة بلغت نحو ١١٠٠ متر مربع لكل واحد ميغا (أي ما يقرب من ٣٣ ألف متر مربع)، مؤكداً أنه تم تسليم الأرض التي سيتم إنشاء عليها المحطة وهي مجاورة لمحطة التحويل في المدينة، موضحاً أن المشروع في مراحل تسجيل وتوقيع العقد حالياً.

وأشار إلى أن نظام إنشاء المحطة وبيع الطاقة منها سيكون وفقاً لنظام الاستثمار في وزارة الكهرباء، مبيناً أنه سيصار إلى ضخ الكميات المولدة من المحطة إلى الشبكة الكهربائية السورية، لافتاً إلى أن المدينة ستأخذ نسبة من الطاقة الكهربائية المولدة من المحطة عبر طريقة يتم الاتفاق عليها لاحقاً مع الجهة المنفذة للمشروع.

وأكد أن آلية الاستثمار في الطاقة الكهربائية سيطبق على جميع أطراف المشروع، موضحاً أن المشروع يكفي لسد ١٠ بالمئة من حاجة المدينة الصناعية في الشيخ نجار من الطاقة الكهربائية، أي إنها تؤمن الحدود الدنيا، «أي مجمل ما تحتاج إليه المدينة الصناعية في الشيخ نجار يقرب من ٣٠٠ ميغا واط تقريباً».

وفي سياق لآخر، بيّن الحسن أن هناك محاولة أخرى لإنشاء محطات توليد طاقة كهروضوئية في المدن الصناعية «عدرا وحسيا»، مشيراً إلى وجود مستثمرين آخرين يراجعون المدن الصناعية للاستثمار فيها في مجال الطاقة المتجددة، مبيناً أن المناقشات التي يتم الحديث عنها حالياً في المدينة الصناعية في عدرا تتضمن إنشاء محطة توليد كهروضوئية لإنتاج استطاعة توليدية تصل إلى ٥٠ ميغا واط عبر الطاقة الشمسية ولكن لم يتم الاتفاق عليها حتى الآن.

«المالية» تتجه لاستبعاد الموظف «العبوس»!

حمدان لـ«الوطن»: قانون البيوع العقارية إلى مجلس الشعب

الفساد يحل حيثما حل المال ومكافحته بالشفافية والمحاسبة

عبد الهادي شباط

ركّز وزير المالية مأمون حمدان خلال اجتماعه أمس مع مديري المال في المحافظات على تطبيق برامج الإصلاح الإداري وآليات مكافحة الفساد والمحاسبة وتطبيق القانون، وضرورة عمل تقييمات للعاملين في قطاع الماليات، معتبراً أن المدير غير القادر على تقييم عامليه؛ لديه خلل إداري، وغير جدير بالإدارة، مشيراً إلى طرح مشكلات العمل العامة بعيداً عن المطالب والمشكلات الشخصية خلال الاجتماع، والتي تدور معظمها حول تأمين سيارة أو بنزين.. وغيرها.

واعتبر الوزير أن الفساد عادة ما يحل أينما وجد المال لذلك، لابد من زيادة الشفافية والوضوح في تنفيذ العمل المالي، وأن أي حالة شبهة سيتم الوقوف عندها والمتابعة والتحقق منها، مبيناً أنه من غير المقبول على سبيل المثل أن يمتلك مراقب دخل سيارة من شركة مكلف بالتدقيق في بياناتها، أو أن أحد أبنائه موظف في هذه الشركة، مشيراً إلى أن من أهم مشروعات مكافحة الفساد التي تعمل عليها الوزارة هو أتمتة أعمالها، وتبسيط الإجراءات وتحسين الخدمة للمواطن، والتركيز على اختيار العاملين الذين لديهم مهارات مهنية واجتماعية في أماكن الاحتكاك مع المواطنين، واستبعاد العاملين ذوي المزاج غير اللائق، خاصة ممن يتسمون بالعبوس، للصفوف الخلفية من العمل حيث يمكن الاستفادة منهم دون تقديم صورة غير لائقة عن نوافذ عمل المالية

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الوزير أن قانون البيوع العقارية في طريقه لمجلس الشعب لمناقشته، وقانون العقود ٥١ قيد الصدور، وان لجنة الإصلاح الضريبي أنجزت نحو ٦٠ ساعة عمل، وهي تحضر لاجتماعها الثامن لمناقشة تطوير العمل الضريبي وتحديث التشريعات الناظمة له، وتحويل مديرية الجمارك لهيئة عامة لها مجلس إدارة يعمل على متابعة ومراقبة عملها.

واعتبر الوزير أنه لابد من تحسين الواردات العامة للدولة خاصة أن حجم الإنفاق في حالة تزايد لتأمين الخدمات العامة مع استمرار الدعم الحكومي لمادة الخبز والكهرباء والوقود وغيرها، ورغم أنه لم يطرأ أي زيادة على قيم الرسوم والضرائب منذ بداية الحرب على سورية باستثناء رسم الإعمار لسنة واحدة بمقدار ٥- ١٠ بالمئة قابلها تخفيض بمقدار ٥٠ بالمئة في الرسوم الجمركية، إلا أن زيادة كفاءة العمل المالي وتحديث برامج العمل يمكنه تحقيق زيادة في الواردات العامة، وخاصة معالجة ملف التراكم الضريبي الذي بين الوزير أنه يتم العمل على تجاوز بعض الصعوبات فيه.

تفاوت غير مقبول

وفي هذا الإطار ركز مدير عام هيئة الرسوم والضرائب عبد الكريم حسين على التواصل المباشر مع المكلفين وأنه قام بتجريب ذلك مع نهاية العام الماضي مع عدد من المكلفين وكان أسلوباً ناجحاً حيث بادر معظمهم للتسديد، واعتبر أن نسب إنجاز ملف التراكم الضريبي سجلت تفاوتاً بين المديريات وهو أمر غير مقبول، وستتم معالجة الأسباب التي قدمتها بعض المديريات حول تأخرها في نسب الإنجاز لديها وخاصة تأمين عمال يحملون شهادات في الاقتصاد وإخضاعهم للدورات الملائمة.

كما ركز حسين على تصنيف فئتي متوسطي وكبار المكلفين حيث تم البدء بتصنيف فئة متوسطي المكلفين مع العام ٢٠١٧ وتصنيف كبار المكلفين مع بداية العام الجاري، حيث تمثل هاتان الفئتان الشريحة الأهم بين المكلفين، مبيناً أنه لا يوجد ما يمنع من تكرار زيارات الاستعلام وأنه لدى الماليات كل التفويضات المناسبة لذلك.

- الحسين: جربت التواصل مع المكلفين وكان ناجحاً حيث سدد معظمهم
- الهناوي: بدأنا بموازنة ٢٠١٩ ومطلوب التنسيق مع مديرية الحسابات وإنجاز القطع لموازنات ٢٠١٤ حتى ٢٠١٦

موازنة ٢٠١٩

من جانبه، كشف معاون وزير المالية لشؤون الإنفاق منهل هناوي عن بدء التحضيرات لموازنة العام ٢٠١٩ مطالباً بتوفير البيانات الكافية خاصة في المحافظات التي تعرضت لظروف أمنية غير مستقرة، والتنسيق مع مديرية الحسابات لإنجاز قطع الحسابات للأعوام ٢٠١٤ و٢٠١٥ و٢٠١٦، كما سجل معاون الوزير ملاحظة حول تباينات طلبات الإنفاق بين شهر وآخر، مطالباً بضرورة زيادة متابعة عمل المحاسبين حيث سجلت إحدى المديريات طلبات إنفاق خلال شهر واحد نحو ٨٠٠ مليون ليرة.

بدوره، ركز معاون الوزير الجديد رياض عبد الرؤوف خلال حضوره الاجتماع الأول في وزارة المالية على تحسين قنوات التواصل مع المديريات وتحسين جودة العمل واعتبار معدل الخطأ المسموح به هو (صفر).

قاسم لـ«الوطن»: اعتماد شهادة المنشأة لمنع المتاجرة

«الحبوب» اشترت ١٣٤ ألف طن قمح من الفلاحين.. ومناقصة لاستيراد ٢٠٠ ألف طن

علي محمود سليمان

كشف مدير المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب يوسف قاسم لـ«الوطن» عن استلام ١٣٤ ألف طن قمح منذ بداية موسم الحصاد في المحافظات كافة، كما تم صرف مبلغ ٢٠ مليار ليرة سورية للفلاحين كأثمان للقمح من أصل ١٠٠ مليار ليرة، تم تخصيصها من الحكومة لشراء موسم القمح للعام الحالي من الفلاحين.

وبخصوص عقود استيراد القمح كشف قاسم عن الإعلان عن مناقصة لاستيراد ٢٠٠ ألف طن قمح ليتم البدء بتقديم العروض من تاريخ ٢٠١٨/٧/٢ لأقل سعر ممكن بما يتناسب مع الأسعار العالمية.

وأوضح قاسم أن عمليات الاستلام تجري بشكل جيد دون حدوث أي معوقات، سوى بعض الخلل في محافظة حماة، وذلك خلال استلام المحصول من الفلاحين غير المسجلين في تعاونيات الاتحاد العام للفلاحين نظراً لتأخرهم في التسجيل، وجرت معالجة الخلل بالتنسيق مع الجمعيات التعاونية وفرع اتحاد الفلاحين في حماة وتسديد الأثمان للفلاحين.

ولفت قاسم إلى أن اللجان الفرعية والمركزية في المحافظات تقوم بالتدقيق في مراكز الاستلام لمنع شراء أي قمح من الموسم الماضي والاستلام حصراً لموسم القمح الحالي لعام ٢٠١٨ وذلك وفق توجيهات الحكومة لشراء القمح من الفلاحين بسعره المدعوم وهو ١٧٥ ليرة سورية لكيلو القمح الواحد، ليحصل عليه الفلاح المنتج لموسم العام الحالي، وفي نهاية مراحل استلام الموسم الحالي يمكن تخصيص فترة لاستلام محاصيل المواسم السابقة المخزنة لدى الفلاحين بأسعار تعلن في حينها.

وأشار قاسم إلى أنه تم صرف ٢٠ مليار ليرة سورية من أثمان القمح وذلك ضمن ٢٢ يوماً من بدء موسم الحصاد في بداية الشهر السادس الحالي، وتم تسديدها للفلاحين، وسيتم من الغد بدء توزيع مبلغ ٢٠ مليار ليرة سورية أخرى على فروع المصرف الزراعي في المحافظات لإكمال عمليات شراء الموسم من الفلاحين وذلك من ضمن الـ١٠٠ مليار ليرة سورية التي خصصتها الحكومة للموسم الحالي، منوهاً بتوافر أكياس الخيش المخصص للاستلام في المراكز كافة، مع الإشارة إلى أن الاستلام مستمر حتى نهاية الشهر الثامن كما هي العادة في كل موسم ولكن يمكن تمديد فترة الاستلام إن كان هناك حاجة.

وشدّد قاسم على اعتماد شهادة المنشأة لشراء موسم القمح من الفلاحين واعتمادها من وثائق الصرف، حيث يمنع شراء أي حبة قمح من غير الفلاحين المنتجين للقمح، ويمكن للفلاح الحصول على شهادة المنشأة من مديريات الزراعة والوحدات الإرشادية في المحافظات، فهي المسؤولة عن الإنتاج ومتابعته من خلال لجانها ولديها بيانات بالمساحات المزروعة، مؤكداً أن أي فلاح يسلم موسمه دون شهادة منشأة لا يتم الشراء منه، وذلك لمنع التجار من التدخل في شراء الموسم حيث كانوا يقومون بشرائه من الفلاحين وإعادة بيعه للمؤسسة، ولكن هناك حالات لفلاحين لديهم مساحات صغيرة إنتاجها قليل يقومون بالبيع لفلاحين لديهم مساحات كبيرة وإنتاجها أكبر ولكن حصراً من خلال شهادة المنشأة المعتمدة.

وبين قاسم أن ذروة الشراء من الفلاحين تتركز في الأسبوعين القادمين ومن بعدها تنخفض الكميات بالتدريج وتبقى المحافظات التي تتأخر في الحصاد كمحافظات السويداء والقنيطرة وريف دمشق وبشكل عام الإنتاج فيها لا يشكل الثقل الرئيسي، حيث سجلت محافظات حماة والحسكة وحلب أعلى الكميات في إنتاج القمح، ومقارنة مع العام الماضي فقد تم استلام كميات أكبر لنفس الفترة من العام الماضي.